الثورة
الاقتصادي
الثلاثاء 15 جمادى الثانية 1435هـ 15 ابريل 2014م العدد 18044
Tuesday : 15 Jumada Althanee 1435 - 15 April 2014 - Issue No. 18044
www.althawranews.net

رجال الأعمال ... يتفاءلون بالتنافس ويتخوفون من فرض جبايات جديدة

14

فرصة لتكبير الكعكة الاقتصادية

15

إنشاء بنك جديد للتمويل الأصغر في اليمن

كتب أحمد الطيار

كشف أسامة الشامي رئيس وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالصندوق الاجتماعي للتنمية عن دخول سبعة مانحين جدد للمساهمة في التمويل الأصغر في اليمن يعتزمون إنشاء بنك جديد للتمويل الأصغر.

وقال الشامي في تصريح لـ"الثورة الاقتصادي": إن البنك المزمع إنشاؤه يعد بنكا جديدا وسيسهم المانحون والمستثمرون الخارجيون في إنشائه وقد يشارك فيه الصندوق الاجتماعي للتنمية بسد بعض الفجوة التمويلية.

وأضاف إن الصندوق الاجتماعي للتنمية التقى بالمانحين الجدد كل على حدة وقد أبدوا حماسهم لإقامة هذا البنك حيث أن الدراسة الأولية أثبتت جدواه بالفعل .

مشيرا إلى أن شركة المانية تنفذ الدراسة كمستشار خارجي وستظهر نتائجها خلال هذا الشهر، متمنيا أن تأتي والوضع الأمني في وضع أفضل حتى يستطيع المستثمرون أن يستثمروا أموالهم دون خوف.

منوها بأن الصندوق الاجتماعي للتنمية وفي إطار تشجيعه لعمل برامج مؤسسات التمويل الصغير والأصغر في الريف أصدر تعميماً لبرامج ومؤسسات التمويل الأصغر التي أنشأها بأن أية جهة من هذه المؤسسات والبرامج ستفتح لها فروعاً وتنفذ مشاريع في الريف في مناطق لا يتواجد بها أي برامج للتمويل الأصغر سيقوم الصندوق الاجتماعي بدعمها لمدة سنة في الأصول وأيضا التكاليف التشغيلية.

المواصفات تدشن حملة لمعايرة الموازين

الثورة /

أعلنت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة عن اعتزامها تنفيذ نزول ميداني لمعايرة الموازين التجارية في الأسواق المركزية للحوم والأسماك وكذلك محلات بيع التجزئة وذلك تنفيذا لخطة الهيئة للعام 2014 م.

وقال المهندس عبد الرحمن عفيف الحيمي مدير دائرة المقاييس والمصوغات بالهيئة: إن برنامج النزول لمعايرة الموازين في الأسواق المركزية للحوم والأسماك ومحلات بيع التجزئة هو أحد البرامج والحملات التي تنفذها الهيئة حسب الخطة المعدة للعام 2014م .

مشيرا إلى أن عملية النزول الميداني تهدف إلى حماية المواطنين من الغش والتلاعب بالأوزان وكذا إرساء نظام وطني للقياس ورفع الوعي لدى أصحاب تلك المحلات بأهمية المعايرة للموازين حماية لهم وللمستهلك.

مهيبا بجميع أصحاب محلات و مراكز بيع اللحوم والأسماك التعاون مع فرق التفتيش المكلفة وتمكينهم من أداء مهامهم لما فيه خدمة الصالح العام .

بوادر أزمة تلوح في الأفق

محطات البترول تكتفي بالبراميل لإعلام زبائنها أنها خالية الوفاض

استطلاع /أحمد الطيار

عادت الإطارات والبراميل إلى واجهات محطات البترول في أمانة العاصمة وعدة محافظات كرمز يصعب نسيانه معلنة لزبائنها أنها خالية الوفاض ولا يمكنها توفير أي لتر من البنزين أو الديزل ،فيما أخرى تكافح لتوفير ما أمكن ضمن طوابير تعيد للواجهة الأزمات السابقة بحذافيرها.

ففي العاصمة صنعاء لم يعد الذهاب فجرا لانتظار المحطات حتى تفتح أبوابها يفلح مع أصحاب السيارات والباصات وجميع الوسائل إذ يصطدمون ببراميل شامخة تعلن على الفور أن المحطة مقفلة لاجل غير مسمى.

وتشهد محطات البترول في عموم اليمن انتكاسة في توفر البنزين والديزل وهذه المرة بدت الطوابير على بعض المحطات سمة يومية فيما أخرى مغلقة تماما وهو ما يجعل البحث والحصول على دبة بنزين عمل مضن يستغرق يوما كاملا لدى الآلاف من السائقين .

ازدحام

صعدت أزمة المشتقات النفطية في البنزين والديزل منذ نحو أسبوعين ولايبدو أنها في طريقها للحل قريبا حيث تزايدت الطلبات عليها هذه المرة ليس من أمانة العاصمة فحسب بل وامتدت إلى المحافظات بشكل مثير للجدل ، ففي مكتب فرع صنعاء لشركة النفط والذي يزود خمس محافظات بالمشتقات النفطية كان أكثر من 100 رجل أعمال من أصحاب المحطات ينتظرون بفارغ الصبر في الفرع ماسيتفضل به عليهم المسؤولون من معلومات عن موعد تسليمهم حصصهم من النبزين والديزل لكن دون جدوى فقد تسربت أنباء أن الكميات المخصصة لن تكون كافية وربما أنها لن تزيد عن 50% في البنزين و25% في الديزل عما كانوا يتلقونه سابقا وابلغهم الفرع أن الكميات الواصلة سيتم توزيعها وفقا لآلية عادلة ولن يتم استثناء أحد.

عدم الشفافية

لاتخفي فروع شركة النفط اليمنية قلقها من الوضع جراء نقص الكميات المعروضة في السوق لكنها وبدلا من الإفصاح بشفافية للمواطنين عن المصاعب التي تواجهها تفضل التداري خلف الصمت مكتفين بالقول نحن جهة فنية بحتة تقوم بالتوزيع في الميدان وفقا للكميات المتوفرة لها ،ويؤكدون أنهم غير مخولين بالإجابة عن أي استفسار صحفي مهما كان وعلى حد قول مدير تنفيذي رفض الكشف عن اسمه نحن نواجه الوضع بما يتوفر لنا لا أكثر ولا اقل.

الكميات

أصحاب المحطات الذين التقينا بهم يشكون بشدة ويقولون أن تأخر وصول المشتقات إليهم يسبب لهم مشاكل مع الناس واتهامات باطلة إضافة إلى خسارة تسجل عليهم يومية جراء توقف العمل تقدر بـ10 آلاف ريال لاحتساب أجرهم باليومية ، ويقول بلال القفاف صاحب محطة بمنطقة خارف بمحافظة عمران أن شركة النفط اليمنية لم تزودهم سوى بكميات بسيطة من البنزين تقدر بـ50 % مما يحتاجونه فيما لم يحصلوا إلا على اقل من 25% من احتياجات الديزل وهو مايؤثر سلبا على المستهلكين خصوصا المزارعين والذين يجدون أنفسهم في تعاسة لأن موسم الصيف قد بدأ ولايوجد لديهم ديزل لعمليات الري.

كلام الأخ القفاف لا يخص محافظة عمران فقط بل يشاركه الرأي محسن الحبابي صاحب محطة في طريق المحويت حبابة وكذا إبراهيم البارقي من شبام كوكبان والحاج صالح الفيل من حجة وغيرهم الكثير وهم يؤكدون أن محطاتهم لم تحصل على حصتها المقررة كاملة مطلقا منذ عدة أسابيع .

فساد

يكشف أصحاب المحطات عن فساد يشوب علميات توزيع الديزل من خلال استحواذ مقاولين نافذين على كميات من الديزل بطريقة محتالة حيث يستخرجون أوامر لصرف كميات كبيرة من الديزل لمعداتهم للمقاولات والحقيقة أنها متوقفة لكنهم يبيعونها في السوق السوداء، ويصف احد رجال الأعمال من عمران أن مقاولا يتسلم 30 ألف لتر وأكثر ويتم بيعها في السوق السوداء للبرميل بـ30 ألف ريال ويجنون 10 آلاف ريال عن كل برميل فيما يتم بيعه لهم بـ20 ألف ريال فقط .

الطلب

بات الطلب سيد الموقف الآن فحين توقفت العديد من المحطات عن التمويل للناس ليوم واحد بات العجز يتزايد في اليوم الثاني وهذا ما يؤكده الخبير المختص بالحسابات القومية نبيل شرهان قائلا: هناك ما يزيد عن 120 ألف سيارة ونحو 50 ألف موتر سيكل تجوب اليمن وهذا استهلاكها مع الأجهزة والمولدات الأخرى إلى نحو مليون برميل من البنزين وحين تنخفض الكميات إلى النصف سنجد الطلب يتزايد وهذا سيقود إلى نشوء سوق سوداء وأيضا ارتفاع الأسعار .

الزراعة

يؤكد أصحاب المحطات أن المزارعين متضررون بشدة الآن لأن الموسم حاليا بداية موسم الصيف وهو بداية تفتح البراعم والازهار للأشجار المثمرة والتي تحتاج إلى ري بصفة ضرورية وإلا سيتلف الثمار ويؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي .

مخاطر

لا تبدو الحكومة مدركة للمخاطر التي يتعرض لها المواطن جراء انعدام المشتقات النفطية فمن جهة تتلاعب بالكميات المطلوبة للسوق فيما هي من جهة أخرى غير قادرة على مكاشفة الرأي العام بالحقيقة المرة التي تكلفها مليارات الدولارات جراء الدعم للكهرباء والذي يستنزف خزينة الدولة في توفير الديزل لشركات بيع الطاقة.

الواردات

تكشف الأرقام الرسمية مقدار ارتفاع فاتورة الواردات من البنزين والديزل حيث تبين أن اليمن استورد في 2012م وقود معدني بقيمة 654 مليار ريال منها 193 ملياراً و770 مليون ريال قيمة البنزين بواقع 8 ملايين و721 ألف برميل يشكل 8%من حجم الواردات اليمنية ككل فيما استوردت 11 مليونا و783 ألف برميل بقيمة 329 مليارا و421 مليون ريال عام 2012م وهذه أرقام مخيفة إذا عملنا أن القيمة في 2010 كانت 215 مليارا و 626 مليون ريال لكمية 10 ملايين و997 ألف برميل فيما كانت في 2009م 226 مليارا و627 مليون ريال لكمية 15 مليونا و 555 ألف برميل.

نمو الأقاليم يتطلب استثمارات بقيمة 60مليار دولار

تقرير / محمد راجح

حددت الخطة الاقتصادية التي أعدها خبراء من مختلف التخصصات والتوجهات الاقتصادية والسياسية كتصور شامل لليمن 2030م - نمواً اقتصادياً افتراضياً يصل إلى حوالي 6.5% كمتوسط سنوي على مستوى اليمن حتى تتحقق تنمية وذلك خلال الفترة من 2014 حتى 2030م في ظل نظام اتحادي.

هذا معدل النمو المستهدف "في معلومات حصرية حصلت عليها الثورة" بحسب خبراء شاركوا في إعداد الخطة يتطلب حشد موارد استثمارية كبيرة تتراوح بين 7 مليارات دولار في بداية الفترة وصولاً إلى حوالي 60 مليار دولار في نهاية الفترة وبمتوسط سنوي يصل إلى حدود 20 مليار دولار .

مؤكدين أن هذه المبالغ الكبيرة إذا نظرنا إليها من زاوية أخرى ، لأن هناك 6 أقاليم بإمكانها أن تستقطب استثمارات تصل إلى هذا الرقم بمعدل مليار دولار لكل إقليم في بداية الفترة وهذا رقم بسيط جداً بالإمكان استقطابه وتوفيره من مصادر محلية أو خارجية لعمل الاستثمارات اللازمة للنمو الاقتصادي على مستوى هذه الأقاليم .

ترسيخ

كما أن جزءاً كبيراً من هذه الاستثمارات هي قطاع خاص كما يقول هؤلاء الخبراء " ، حيث بإمكان القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أن يستثمر أضعاف هذه المبالغ ،هذه هي التوقعات في ظل الفجوة القائمة والتي تثير قلق مختلف النخب والمكونات السياسية والاجتماعية ، كون عملية الانتقال من نظام لآخر تتطلب في الدرجة الأولى أمناً واستقراراً وموارد اقتصادية كافية لترسيخ مثل هذا التحول وإدارة قطاعاته ومكوناته الإدارية والاقتصادية والسياسية المختلفة.

بالإضافة إلى أن هذه المبالغ والاحتياجات الاستثمارية التي تتراوح ما بين 7 مليارات دولار في بداية الفترة إلى نحو 60 مليار دولار في نهاية الفترة تعد استثماراً سنوياً من الحكومة الاتحادية والأقاليم، وأيضاً من استثمارات القطاع الخاص.

توزيع

يرى خبراء أن الدولة الاتحادية من عدة أقاليم قد يكون نظاماً مناسباً في حال تم تقسيم الأقاليم وفقاً لدراسات علمية، مع مراعاة للاعتبارات الجغرافية والثقافية والسكانية والاقتصادية والتنموية، بحيث يكون التنافس بين الأقاليم في الحدود المعقولة ، وتضمن انتقال المسؤولية إلى أكبر مستوى إقليمي مع ضمانات وحدود وصلاحيات ممنوحة لكل من الإقليم والوحدات المحلية ودور السلطة المركزية ، وضرورة وجود صلاحيات قوية للدولة المركزية كضرورة ملحة لضمان استقرار الأقاليم ووحدة الدولة.

مشددين في هذا السياق على أهمية ووضع معايير لتوزيع الثروة بحيث تقوم على أساس العدالة والاعتبار الجغرافي والسكاني ومستوى الحالة في المستوى المحلي ، ومستوى الفقر والبطالة حتى يكون هناك توازن في توزيع الثروة والدخل والمستوى المعيشي للناس.

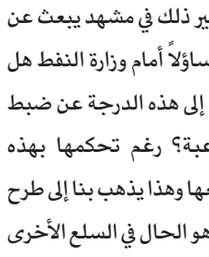

كل ثلاثاء

عبدالله الخولاني

القلوب بلغت الحناجر!!

عجيب حال اليمن أزمات تتفاقم كل يوم والجميع يتفرج وكأن الأمر لا يعنيه، الحكومة تصر على العناد والمكابرة والأحزاب السياسية مشغولة بتقاسم الغنائم والتربص ببعضها والقطاع الخاص يرفع شعار "نفس نفسي" والنخب تعيش حالة من انفصام الشخصية والمواطن في حيص بيص من أمره محتار فيما يدور من حوله والوطن له الله .

المشتقات النفطية معدومة في محطات التعبئة عدى الإطارات والبراميل المطروحة أمام مداخلها كمؤشر لعدم توفر مادتي البنزين والديزل رغم إعلان شركة النفط عن إنزال كميات كبيرة من البنزين لكن الواقع الملموس يقول غير ذلك في مشهد يبعث عن الريبة ويطرح تساؤلاً أمام وزارة النفط هل الحكومة عاجزة إلى هذه الدرجة عن ضبط المحطات المتلاعبة؟ رغم تحكمها بهذه المشتقات وتوزيعها وهذا يذهب بنا إلى طرح سؤال آخر كيف هو الحال في السلع الأخرى المحتكرة من قبل أفراد همهم الأول هو الثراء وجمع المال.

مسكين حال المواطن في هذه البلد الذي أصبح يعيش في مسلسل أزمات لها بداية وليس لها نهاية فكيف النجاة ومن يتكلمون باسمه ويتباكون عليه هم من يذبحونه يوميا في سبيل مصالحهم الشخصية ويتسلقون على أحلامه لتحقيق طموحاتهم ويكدرون عيشه ليترفهوا ويكونوا الأرصدة في بنوك الخارج مستكثرين حتى تشغيلها في الداخل خائفين من الحسد.

اليوم الوضع الاقتصادي في مرحلة حرجة يحتاج إلى تكاتف الجميع وفي المقدمة الأحزاب السياسية التي لازالت إلى اللحظة تسخر كل إمكاناتها وجهدها للتربص والانتقام من بعضها فكثير مما يحدث من أزمات وأعمال تخريب هي مفتعلة من قبل هذه القوى خدمة لأغراضها غير النزيهة وهنا لابد من مراجعة الحسابات الضيقة والالتقاء من أجل الوطن الذي يتعرض لمذبحة على يد من يدعون الانتماء له والذود عنه.

النفط هو عصب الحياة وشريان الاقتصاد والتلاعب فيه كورقة للضغط ليس في مصلحة أحد والكل سيدفع الثمن، فالوضع لا يحتمل مزيدا من الأزمات واليوم نحن أحوج من أي وقت للتوافق في القول والفعل لننجو جميعا من الغرق قبل فوات الأوان وفوران التنور فعند ذلك لا عصم لنا جميعا والتجارب ماثلة أمامنا وما علينا إلا أخذ العبر والاستفادة ممن سبقونا في التناحر فكل أوراق الهلاك استخدمناها ضد بعضنا واستنفذتها ولم يبق إلا طريق التصالح والتسامح لأجل أبنائنا والأجيال القادمة إن كنا حقا لازلنا ننتمي لتراب هذا البلد، فالقلوب بلغت الحناجر.

Alkhwlani22@yahoo.com